بيان عام – منظمة العفو الدولية

التاريخ: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018 رقم الوثيقة: MDE 29/9225/2018

المغرب/الصحراء الغربية: يتعين على الأمم المتحدة القيام بمراقبة في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين أوضاع حقوق الإنسان الصحراويين

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن آلية مراقبة مستقلة ومحايدة وشاملة ودائمة لأوضاع حقوق الإنسان يجب أن تشكِّل عنصراً أساسياً في وجود الأمم المتحدة المستقبلي في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين الصحراويين. ودعتْ المنظمة مجلس الأمن الدولي إلى تعزيز "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية" (مينورسو)، وذلك بإضافة عنصريْ مراقبة حقوق الإنسان وتقديم التقارير بشأنها إلى نطاق صلاحياتها.

وفي 29 أكتوبر/ تشرين الأول، من المقرر أن يقوم مجلس الأمن بالتصويت على توسيع نطاق صلاحيات "مينورسو"؛ فهي الوحيدة بين بعثات حفظ السلام الحديثة التابعة للأمم المتحدة التي لا تتمتع بصلاحيات مراقبة حقوق الإنسان. وقد ارتُكبت انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الطرفين- السلطات المغربية وجبهة "بوليساريو" المؤيدة للاستقلال- في النزاع على المنطقة الذي دام أكثر من 40 عاماً.

عدم وجود آلية مستقلة لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان

ادَّعت السلطات المغربية، وهي سلطة الأمر الواقع التي تدير المنطقة الواقعة غرب الساتر - وهو جدار رملي طوله 2700 كيلومتر يفصل بين المنطقتين اللتين تسيطر عليهما المغرب و"بوليساريو" من الصحراء الغربية- أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب يلعب دوراً في حماية حقوق الإنسان في المنطقة. ويضم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لجنتين إقليميتين، الأولى تغطي السمارة وبوجدور والعيون وطرفاية (الأخيرة ليست في الصحراء الغربية) والثانية تغطي الساقية الحمراء وداخلة-وادي الذهب. ومنذ عام 2011 تضمنت جميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إشارة مختصرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في ديباجاتها.

إن كون ملك المغرب هو الذي يعين رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وما لا يقل عد تسعة من أعضائه البالغ عددهم 27 عضواً يعتبر تهديداً لاستقلالية المجلس وحيدته. وإن ثمة حاجة ماسَّة إلى إنشاء آلية مستقلة ومحايدة تماماً ضمن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بحيث تتمتع بصلاحيات وموارد كافية لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، بشكل فعال ومستمر، في كل من الصحراء الغربية ومخيمات تندوف.

استمرار القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

استمرت منظمة العفو الدولية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ومنها فرض قيود تعسفية على التجمع السلمي وحرية التعبير وتكوين الجمعيات الانضمام إليها، واستخدام القوة التعسفية والمسيئة ضد المحتجين والنشطاء الذين يدعمون حق تقرير المصير للصحراء الغربية.

من 28 يونيو/ حزيران إلى 1 يوليوز/تموز قام المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية هورست كوهلر بزيارة إلى المنطقة، وعقدَ اجتماعات في العيون والسمارة وداخلة بهدف دفع الطرفين إلى استئناف المفاوضات بينهما. وخلال زيارته قامت قوات الأمن المغربية بتفريق الاحتجاجات السلمية التي نظمها النشطاء المؤيدون لحق تقرير المصير باستخدام العنف.

ففي فيديو حول الأحداث التي وقعت في 28 يونيو/حزيران قامت منظمة العفو الدولية بتقييمه، شوهد ما لا يقل عن 12 فرداً من أفراد الشرطة المغربية وهم يقومون بتفريق احتجاج سلمي في العيون باستخدام العنف في اليوم الذي وقعت فيه زيارة هورست كوهلر. ويُظهر الفيديو أفراد الشرطة وهم يفرّقون بعنف نحو 30 شخصاً كانوا يحملون أعلاماً ويرددون شعارات تدعو إلى تقرير المصير، ويدفعون امرأتين على الأقل ويسقطونهما أرضاً. كما يُظهر الفيديو أفراد الشرطة وهم ينتزعون بالقوة علَم الصحراء الغربية من يد امرأة أخرى، بينما ينزعون حجاب امرأة ويضربون رجلين على الأقل. وذكر رئيس "الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" أن إحدى أعضاء الجمعية التي كانت تغطي الاحتجاجات قدَّمت شكوى بعد تعرضها للضرب. كما صادرت قوات الأمن آلة التصوير ولم تُعدها إليها.

ويُظهر فيديو آخر من شتنبر/أيلول 2018 استخدام الشرطة للقوة غير الضرورية لتفريق محتجين سلميين في الصحراء الغربية ممن يعارضون اتفاقية الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب باستخدام العنف.

وفي تقريره المقدم إلأى مجلس الأمن في إبريل/نيسان 2017 ذكَر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن العديد من جماعات حقوق الإنسان الصحراوية ظلت تواجه صعوبات في تنفيذ أنشطتها لأن الحكومة المغربية رفضت طلبات تسجيلها، وبالتالي الاعتراف القانوني بها. وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2018 لم تحصل أية منظمة على اعتراف بها سوى الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وظلت الرقابة المشددة التي تفرضها السلطات المغربية على المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، والتي تصل في بعض الأحيان إلى حد المضايقة، تشكل مبعث قلق عميق. فقد قال الناشط الصحراوي محمد دهاني لمنظمة العفو الدولية إنه منذ إطلاق سراحه من السجن في يونيو/ 2015 وهو يخضع لرقابة حثيثة كلما غادر منزله. كما أنه واجه قيوداً إدارية، وتسلَّم جواز سفره بعد مرور سنة ونصف على تقديم طلب الحصول عليه. وقام صحفيون أمريكيون يعملون مع منظمة "الديمقراطية الان" في الآونة الأخيرة بتوثيق المراقبة المشددة التي أُخضعوا لها من قبل لسلطات المغربية أثناء زيارتهم في عام 2016.

واستمر فرض قيود على الأشخاص الذين يريدون دخول الصحراء الغربية لتقديم الدعم للأشخاص المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان. ففي 13 فبراير/شباط طُرد المدافعان عن حقوق الإنسان الفرنسيان إنغريد ميتو وأولفا أوليد من المغرب عند وصولهما إلى مطار الدار البيضاء. وكانا يعتزمان زيارة سجناء من موكّليهم، ممن أُدينوا على خلفية المصادمات المميتة االتي أعقبت عملية التفكيك القسري لمخيم الاحتجاج في اكديم إزيك، الواقع في الصحراء الغربية، في عام 2010.

غموض الأوضاع في مخيمات تندوف التي تديرها جبهة "بوليساريو"

ثمة حاجة إلى آلية مراقبة دائمة لأوضاع حقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة في مخيمات تندوف، حيث إمكانية الحصول على معلومات بشأن أوضاع حقوق الإنسان على الأرض محدودة، مما يعرِّض المقيمين فيها لخطر الانتهاكات وانعدام طرق المساءلة. ووردت أنباء موثوقة بشأن حدوث اضطرابات بين صفوف الشباب المحبَطين من جراء بطء التقدم نحو إيجاد حل للنزاع الذي دام أكثر من 40 عاماً. وقد فشلت جبهة بوليساريو في اتخاذ أية خطوات باتجاه محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي في المخيمات الخاضعة لسيطرتها.

القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية

تأسست بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية "مينورسو" في عام 1991 للعمل في الأراضي التي ضمَّتها المغرب في عام 1975 وفي مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف الواقعة في جنوب غرب الجزائر. ومنذ ذلك الحين ظلت صلاحيات البعثة تتمثل في وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة المغربية وجبهة بوليساريو وإجراء استفتاء لتقرير الوضع النهائي للصحراء الغربية.

وفي مارس/آذار 2016 أرغمت السلطات المغربية الأمم المتحدة على سحب عشرات الموظفين المدنيين وإغلاق مكتب ارتباط عسكري تابع لبعثة "مينورسو"، وذلك عقب إشارة الأمين العام للأمم المتحدة آنئذ بان كي مون إلى "الاحتلال" المغربي للصحراء الغربية أثناء زيارته مخيمات تندوف. وبحلول ديسمبر/من العام نفسه، عادت "مينورسو" إلى العمل بكامل وظيفتها.